بسم الله الرحمن الرحيم

أهم الفوائد في صحيح مسلم

بشرح النووي

مع بعض التعليقات وتوضيح بعض المصطلحات

جمع وترتيب :

أم مارية الأثرية

بسم الله الرحمن الرحيم

والسلام عليكم ورحمة الله

والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أهم الفوائد في صحيح مسلم بشرح النووي

مع بعض التعليقات وتوضيح بعض المصطلحات

للإمام محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النووي
(631-676)

ضبط وتحقيق
رضوان جامع رضوان

جمع وترتيب : أم سارية الأثرية
شبكة الورقات السلفية

ملاحظة :
المتــن : باللون الرصاصي -
التعليق : باللـــــون الازرق

المجلد الاول

الجزء الأول

ويحتوي على
(مقدمة المحقق مقدمة الامام النووي مقدمة الإمام مسلم ،(1) كتاب الإيمان)

وفيه الاحاديث (من 1إلى 55)

::::أهم الفوائد في مقدمة المحقق ::::

صحيح مسلم أحد أصول الإسلام

المتن

فإن " صحيح مسلم " أحد اصول الإسلام[1] ومصادر التشريع وهو أحد الكتابين الذين هما اصح الكتب بعد كتاب الله - عز وجل -(أعنى الجامع الصحيح للإمام البخاري والجامع الصحيح للإمام مسلم) واللذين تلقتهما الأمة الاسلامية بالقبول

.....

وقد أجمع علماء الإسلام على أن الأصول المجمع عليها ثلاثة:[2]

الأصل الأول: كتاب الله.
والأصل الثاني: سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام.
والأصل الثالث: إجماع أهل العلم.
وتنازع أهل العلم في أصول أخرى، أهمها: القياس، والجمهور على أنه أصل رابع إذا استوفى شروطه المعتبرة.

---

[1] قال العلماء : أصول الاسلام خمسة (صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، سنن النسائي ، سنن أبي داوود ، جامع الترمذي) وبعضهم قال "ستة" وضم إليهم :" سنن ابن ماجه " ومنعه بعضهم ، وضم بدل منهم " موطأ الإمام مالك أو " سنن الدرامي"

[2] السنة ومكانتها في الإسلام وفي أصول التشريع
الشيخ عبد العزيز بن باز

:::: توضيح بعض المصطلحات:::

- الاجماع :هو اتفاق علماء العصر في حكم الحادثة ونعني بالعلماء : الفقهاء . ونعني بالحادثة : الحادثة الشرعية . واجماع هذه الامة حُجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم :" لا تجتمع أمتي على ضلاله والشرع ورد بِعِصمة هذه الامة). [3]
- القياس:هو رد الفرع إلى الأصل في الحكم بعلة تجمعهما . [4]
- الجمهور : هم أكثر العلماء [5]

::::::قالوا عن صحيح مسلم ::::::

-روي عن **أحمد بن سلمة** (تلميذ مسلم وناسخ الصحيح) أنه قال: " كتبت مع مسلم في تأليفه "صحيحة" خمس عشرة سنة وهو أثنا عشر ألف حديث."

-وقال عنه الإمام أبو علي النيسابوري (شيخ النووي) "ما تحت أديم السماء أصح من صحيح مسلم."

-وقال ابن القاسم في "تاريخه" : مسلم جليل القدر ، ثقة من أئمة المحدثين - وذكر في الصحيح فقال : "لم يضع أحد مثله."

-وقال أبو حامد الشرقي : سمعت مسلما يقول: "ما وضعت شيئا في هذا المسند إلا بحجة ، وما أسقطت منه إلا بحجة."

وقال مسلم :" لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند ، ولقد عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكلما أشار إلي أن له علة تركته وما قال: هو صحيح ليس له علة أخرجته "

وقد كثرت هذه الشروح عددا لم يجتمع لكتاب قبله إلا ما كان لصنوه "صحيح البخاري."

---

[3] " الورقات في أصول الفقه للجويني

[4] نفس المصدر السابق

[5] الشيخ صالح الفوزان

::::::ومن أهم هذه الشروح :::::::

1- (المعلم بفوائد كتاب مسلم) للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري.
2- (إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم) للإمام القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي.
3- (المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم) لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي.
4- (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) للإمام أبي زكريا النووي.

:::المفاضلة بين صحيح البخاري وصحيح مسلم :::

هذا وقد قدم أهل الغرب وغيرهم كتاب مسلم على كتاب البخاري وكنت من قبل قد نلت شرف الخدمة لصحيح البخاري -وذلك أثناء تحقيقي لكتاب " الترشيح" للإمام السيوطي على " صحيح البخاري"- وكنت افضله على "صحيح مسلم" والآن وقد أكرمنا الله بالعمل في "صحيح مسلم" وبعد المعايشة معه أكثر من ستة أشهر ومع هذا الشرح الجليل للإمام النووي أقول كما قال الشاعر:

تشاجـــــر قـــــوم في البخاري ومسلم
لـــــديَّ ، وقالوا : أي ذين تقدم
فقلـــــت : لقـــــد فاق البخاري صحة
كمـــا فاق في حسن الصناعة مسلم

وقال الامام النووي في " التقريب" عن صحيحي البخاري ومسلم -: " وهما أصح الكتب بعد القرآن ، والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد وقيل مسلم أصح والصواب الأول ن واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان.....إلى أن قال "واعلم أنه لا يعرف أحد شارك مسلما في هذه النفائس التي يشير إليها من دقائق علم الاسناد وكتاب البخاري وان كان أصح وأجل وأكثر فوائد في الأحكام والمعاني فكتاب مسلم يمتاز بزوائد من صنعة الإسناد وسترى مما أنبه عليه من ذلك ما ينشرح له صدرك ويزداد به الكتاب ومصنفه في قلبك جلالة إن شاء الله تعالى....."

:::::كلمة موجزة ::::

:::::مضمونها اعتذار من المصنف[6]* على عدم الاتساع في الشرح مبين علة ذلك ::::

أما "صحيح مسلم" - رحمه الله تعالى- فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم ن في جمع كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات لا من المختصرات المخلات ولا من المطولات المملات ولولا ضعف الهمم ، وقلة الراغبين ، وخوف عدم انتشار الكتاب -لقلة الطالبين للمطولات- لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات من غير تكرار ولا زيادات عاطلات ، بل ذلك لكثرة فوائده وعظم عوائده الخفيات والبارزات وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات صلى الله عليه وسلم صلوات دائمات ، لكني أقتصر على التوسط وأحرص على ترك الإطالات ، وأوثر الاختصار في كثير الحالات..."

:::::تنبيه وتحذير::::

النووي ـ رحمه الله ـ ينقل كثيرا عن الإمام المازري والقاضي عياض والإمام الخطابي ، يبدوا هذا جليا عند شرح -وغيرهم من الذين يميلون إلى تأويل صفات الله -عز وجل .... الأحاديث المتعلقة بالصفات ، وقد نبهنا على ذلك في حينه

:::::::تحذير آخر ::::::

فكثيرا ما يستدل المصنف بفعل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم من التبرك به صلى الله عليه وسلم على جواز التبرك باثار الصالحين، وكذا قال من بعده الامام ابن حجر -رحمه الله- في كتابه القيم "فتح الباري".

هذه فيه نظر ، " : وكان من تعليقات وتعقيبات الشيخ ابن باز -رحمه الله- على ذلك أن قال والصواب ان مثل هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لما جعل الله فيه من البركة ،

---

[6] الامام النووي

وغيره لا يقاس عليه ، لما بينهما من الفرق العظيم ولأن فتح هذا الباب قد يفضي إلى الغلو والشرك ، كما قد وقع من بعض الناس ، نسال الله العافية".

.

:::::(عملنا في الكتاب) ::::::

الرقم (8)

قال المحقق :" بيان **المبهم والمدرج ووصل المعلق** وغير ذلك وقد تكلم الامام النووي على أغلبها وقد وضعنا علامة الجملة الاعتراضية لبيان ذلك في متن الحديث .
هذا ما يتعلق بمتن مسلم ."

:::توضيح بعض المصطلاحات [7]:::

:::::المبهـــم :::

ومبهم ما فيه راوٍ لم يُسَمْ

والمبهم هو : الذي فيه راوٍ لم يسم ، وهذا هو القسم الثاني عشر من أقسام الحديث المذكور في هذا النظم[8]

مثل أن يقول: حدثني رجل، قال: حدثني فلانٌ عن فلان عن فلان، فإننا نسمي هذا الحديث مبهماً، لأنه أُبهم فيه الراوي، وكذلك إذا قال: حدثني الثقة فإنه أيضاً يكون مبهماً، لأننا لا ندري من هو هذا الثقة فقد يكون ثقة عند المحدث، وليس بثقة عند غيره.

وكذلك إذا قال: حدثني من أثق به، فهذا أيضاً يكون مبهماً.

وكذلك إذا قال: حدثني صاحب هذه الدار فإنه يكون مبهماً ما لم يكن صاحب الدار معروفاً.

إذاً فالمبهم هو: كل ما فيه راوٍ لم يُسم، أما ما كان الحديث فيه عن رجل لم يسمَّ مثل حديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: دخل أعرابي يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلّم

---

[7] المصدر شرح المنظومة البيقونية لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين

[8] المقصود المنظومة البيقونية

الحديث، فالأعرابي هنا مبهم، لكنه لا يدخل في التعريف الذي معنا، لأن ...يخطب الأعرابي هنا لم يحدث بالحديث، ولكنه تُحدِّث عنه.

إذاً فقوله (ما فيه راوٍ لم يُسمّ) معناه أي: ما كان في السند راوٍ لم يسمّ.

وحكم المبهم أن حديثه لا يُقبل، حتى يُعلم من هو هذا المبهم، وذلك لجهالتنا بحال هذا المبهم، إلا المبهم من الصحابة فإن إبهامه لا يضر، لأن الصحابة كلهم عدولٌ ثقاتٌ بشهادة الله تعالى لهم في قوله تعالى: {وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} (الحديد: 10). وتزكيته إياهم في قوله تعالى: {مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ} (الفتح: 29). وقوله تعالى: {وَالسَّـبِقُونَ الاَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَـجِرِينَ وَالأَنْصَـرِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِىَ اللَّهُ} وقوله: {عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ} (التوبة: 100).

إذاً فحكم الحديث المبهم أنه موقوف حتى يتبين من هو هذا المبهم إلا الصحابة رضوان الله عليهم فإن المبهم منهم مقبول كما سبق بيانه.

::::المدرج::::

والحديث المدرج هو: ما أدخله أحد الرواة في الحديث بدون بيان، ولهذا سُمي مدرجاً، لأنه أُدرج في الحديث دون أن يبين الحديث من هذا المدرج، فالمدرج إذاً ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم، ولكنه من كلام الرواة، ويأتي به الراوي أحياناً، إما تفسيراً لكلمة في الحديث، أو لغير ذلك من الأسباب.

ويكون الإدراج أحياناً:

في أول الحديث.

وأحياناً يكون في وسطه.

وأحياناً يكون في آخره.

مثاله في أول الحديث: حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: (أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار) [9] فالمرفوع هو قوله: «ويل للأعقاب من النار» وأما قوله (أسبغوا الوضوء) فهو من كلام أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ والذي يقرأ الحديث يظن أن الكل، هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم لأنه لم يُبين ذلك.

---

[9] رواه البخاري كتاب الوضوء باب غسل الأعقاب (165) ومسلم كتاب الطهارة باب وجوب غسل الرجلين 30 – (240) .

ومثال الإدراج في وسط الحديث: حديث الزهري عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في كيفية نزول الوحي ـ يعني أوّل ما أُوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلّم ـ فقالت: (كان النبي صلى الله عليه وسلّم يتحنَّثُ في غار حراء الليالي ذوات العدد، والتحنُّث التعبد...)[10] الحديث.

والذي يسمع هذا الحديث يظن أن التفسير من عائشة ـ رضي الله عنها ـ في قولها (والتحنث التعبد) والواقع أن التفسير من الزهري ـ رحمه الله ـ وهو الان مدرج في الحديث بدون بيان منه أنه مدرج، وهذا الإدراج يُراد به التفسير، والتفسير هنا لابد منه؛ لأن الحنث في الأصل هو الإثم، كما قال تعالى: {وَكَانُواْ يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ }. (الواقعة: 46). وإذا لم يُبين معنى التحنث لاشتبه بالإثم، ولكن النبي صلى الله عليه وسلّم كان يتعبد، والتعبُّد مزيلٌ للحنث الذي هو الإثم، فهو من باب تسمية الشيء بضده.

مثال الإدراج في آخر الحديث: حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال: «إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُرًّا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يُطيل غرته وتحجيله فليفعل»[11]، فهذا الحديث إذا قرأته فإنك تظن أنه من قول الرسول صلى الله عليه وسلّم، ولكن الواقع أن الجملة الأخيرة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم وهو قوله: (فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجيله فليفعل) بل هي مدرجة من كلام أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ والذي من كلامه صلى الله عليه وسلّم: «إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُرًّا محجلين من أثر الوضوء».

أما الجملة الأخيرة فقد أدرجها أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ تفقهاً منه في الحديث، ولهذا قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في النونية:

وأبو هريرة قال ذا من كيسه فغدا يميزه أولو العرفان

ويعرف الإدراج بأمور:

1- بالنص، حيث يأتي من طريق آخر ويُبين أنه مدرج.
2- باستحالة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلّم قد قاله، وذلك لظهور خطأ فيه، أو قرينة تدل على أنه لا يمكن أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم.
3- بنص من أحد الحفَّاظ الأئمة يبين فيه أن هذا مدرج

---

[10] رواه البخاري كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي (3) ومسلم كتاب الإيمان باب بدء الوحي 252- (160) .

[11] رواه البخاري كتاب الوضوء باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (136) باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء 35 – (246) .

ما هو حكم الإدراج؟

نقول: إن كان يتغير المعنى بالإدراج فإنه لا يجوز إلا ببيانه.

وإن كان لا يتغير به المعنى مثل: حديث الزهري (والتحنُّث التعبُّد) فإنه لا بأس به، وذلك لأنه لا يعارض الحديث المرفوع، وإذا كان لا يعارضه فلا مانع من أن يُذكر على سبيل التفسير والإيضاح.

وإذا تبين الإدراج فإنه لا يكون حجة، لأنه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلّم فلا يحتج به.

::::: المعلق :::::

إذا كان الانقطاع من أول السند فإنه يسمى معلقاً.

ووجه التسمية فيه: ظاهرة؛ لأنك إذا علقت شيئاً في السقف، وهو منقطع من أسفله فلن يصل إلى الأرض، فالمعلق ما حُذف منه أول إسناده.

وهل المعلق من قسم الصحيح أو هو من قسم الضعيف؟

نقول: هو من قسم الضعيف؛ لأن من شرط الصحيح، اتصال السند، لكن ما علقه البخاري جازماً به فهو صحيح عنده، وإن لم يكن على شرطه، وإنما قلنا صحيح عنده؛ لأنه يعلّقه مستدلاً به على الحكم، ولا يمكن أن يستدل على حُكم من أحكام الله تعالى، إلا بشيء صحيح عنده، لكنه ليس على شرطه، لأنه لو كان على شرطه، لساقه بسنده حتى يُعرف، مع أنه ـ رحمه الله تعالى ـ ربما يأتي به معلقاً في باب، ومتصلاً في باب آخر[12]

تم بحمد الله - سبحانه-

الجزء الأول

من أهم الفوائد في مقدمة المحقق من شرح صحيح مسلم للنووي

ويليه الجزء الثاني أهم الفوائد في مقدمة الامام النووي

---

[12] عندما شرح الشيخ -رحمه الله-
وكُلُّ ما لَم يتصلْ بحال إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأوصَالِ

فهرس الجزء الأول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	صحيح مسلم أحد أصول الإسلام	
2	الاجماع والقياس والجمهور	
3	قالوا عن صحيح مسلم	
4	من أهم هذه الشروح	
5	المفاضلة بين صحيح البخاري وصحيح مسلم	
6	كلمة موجزة " مضمونها اعتذار من المصنف"	
7	تنبيه وتحذير	
8	تحذير آخر	
9	عملنا في الكتاب" رقم 8"	
10	المبهم والمدرج والمعلق	

والسلام عليكم ورحمة الله